

مسوغات الشذوذ: دراسة في تعليقات ابن جني اللغوية (392هـ)

Justifications of Linguistic Anomaly: A Study of Ibn Jinnī's Linguistic Explanations (d. 392 AH)

مصطفى جوب

شيخ فال*

جامعة شيخ أنتا جوب (السنغال)،

جامعة شيخ أنتا جوب (السنغال)،

diopkoki85@gmail.com

cheikh2.fall@ucad.edu.sn

تاريخ النشر: 2025/06/30	تاريخ: القبول: 2025/06/05	تاريخ الإرسال: 2025/05/20
-------------------------	---------------------------	---------------------------

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى تقديم دراسة تفسيرية لظاهرة الشذوذ اللغوي في سياق تصورات ابن جني، وذلك بغية الوصول إلى قناعة مفادها أن النظر إلى الشذوذ من زاوية كلية اللغة يمكن أن يُفضي إلى اعتباره نوعًا من الاطراد. فاللغة – بوصفها نسقًا متكاملًا – تتداخل أجزاؤها وتتعاقد مكوناتها، بحيث إن ما يخرج عن قاعدة في موضع قد يندرج في أخرى ضمن منظومة اللغة نفسها. ومن ثم، فإن ما يبدو شاذًا عند النظرة الأولى لا يصح اعتباره خرقًا اعتباطيًا للقياس، إذ إن العرب لم تكن تخالف الفصحح أو المألوف إلا لغايات دلالية أو مقاصد بيانية قد تخفى على الكثير، لكنها قابلة للإدراك من خلال دقة النظر أو لطف التأمل. وتنطلق هذه الدراسة من التعليقات التي أوردها ابن جني (ت. 392هـ) – أحد أبرز أعلام الدرس اللغوي العربي – في ثنايا كتابه الخصائص، لتبين أن الشذوذ ليس خرقًا للنظام، بل هو جزء من بنية اللغة، تم توظيفه لأسباب محددة ترتبط بالسياق اللغوي والاجتماعي.

كلمات مفتاحية:

الشذوذ؛ ابن جني؛ اللغة العربية؛ النحو؛ القياس.

Abstract:

This study aims to provide an explanatory analysis of the phenomenon of linguistic anomaly (shudhūd) within the theoretical framework of Ibn Jinnī, with the goal of reaching the conclusion that approaching anomaly from the perspective of the holistic nature of language may lead to viewing it as a form of regularity. Language, as an integrated system, involves overlapping and interdependent components, such that what appears to deviate from a rule in one context may conform to another elsewhere within the same linguistic structure. Thus, what seems anomalous at first glance should not be seen as an arbitrary violation of established norms; rather, the Arabs did not depart from the common or the measured standard without deliberate semantic or rhetorical purposes—purposes that may not be immediately apparent but can be discerned through careful analysis or subtle reflection. This study draws on the explanations provided by Ibn Jinnī (d. 392 AH), one of the foremost figures in Arabic linguistic thought, particularly as found in his seminal work *Al-Khasa'is*, to demonstrate that anomaly is not a rupture of the system, but rather an integral part of the Arabic language, employed for specific reasons rooted in linguistic and sociolinguistic contexts.

Keywords:

Anomaly; Ibn Jinni; Arabic language; grammar; analogy.

1. مقدمة :

إن كينونة اللغة ذات طبيعة شبيهة أو مماثلة لطبيعة كينونة الإنسان أو الكائن الحي بشكل أعم، من حيث الأطوار العمرية نشأة وتطورا وازدهارا وضعفا أو انحسارا في بعض الأحيان، تنشأ طفلة متطفلة على محيطها الجغرافي والثقافي واللغوي متأثرة إلى أن تزدهر فتؤثر هي الأخرى في محيطها، واللغة في هذا المستوى من الازدهار تتكون من مجموعات لغوية يتميز بعضها عن بعض، وحين تتفاعل فيما بينها تتولد منه مستويات لغوية من فصيح وضعيف وقبيح، أو مقيس مطرد و شاذ منفرد انفرد عن خط المؤلف اللساني لمسوغات لغوية نفسية،

وأخرى تاريخية اجتماعية، وهذه خاصية كونية لكل اللغات الإنسانية، واللغة العربية وإن كانت إحدى اللغات العالمية الأكثر ثباتاً في أصولها وتاريخها لاحتضانها كتاباً حظي بالحفظ الإلهي فسلم من التحريف والتبديل، لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه؛ إلا أنها شهدت خروجاً عن الخط اللغوي العام فتدارسها العلماء تصنيفاً وتعليلاً تقييماً وتوجهاً على مدى التاريخ العلمي اللغوي، وابن جني بوصفه إحدى القامات اللغوية التي حاولت استنطاق اللغة وتجسير الفجوات والمساحات التي أفرزتها علوم اللغة في اللغة ذاتها لتطرد تعليقاتها وتفسيراتها للظواهر اللغوية بغض النظر عن مستوياتها الصوتية والصرفية والتركيبية والدلالية، فهو من الأعلام الذين وضعوا بصماتهم العلمية في فلسفة اللغة وخاصة في كتابه الخصائص الذي محل دراستنا بنسبة كبيرة من بين كتبه، ويعتبر من المراجع اللغوية الأصيلة والطريفة في الدراسات اللغوية المعاصرة.

وهذا البحث يتناول قضية من القضايا التي لم تحظ بالدراسة كما يتطلبها الدرس اللغوي العلمي، وهي قضية تحليل الشذوذ ومعرفة دوافع العرب في إحداث الشذوذ اللغوي أو قبوله كواقع لغوي معترف به، فدراسة التعليقات التي أوردها ابن جني في ثنايا كتابه الخصائص يبين علاقة ما حكم عليه بالشذوذ عن النظام اللغوي العام: هل هي تعليقات مصطنعة من النحاة لجبر كسور نظرياتهم أم أن الشاذ في صميم النظام ولا يمكن طرحه ولا رده...

2. مسوغات الشذوذ عند ابن جني

الشذوذ في اللغة بمعنى التفرق والتفرد، إنه انفلات لا يمسكه سلك أو يربطه بغيره رابط، فكل خروج عن الخط العام المشترك يسمى إذن شذوذاً بغض النظر عن كونه إيجابياً أو سلبياً. يقول ابن منظور في لسان العرب¹: "شذ الشيء يشذ ويشذ شذاً وشذوذاً: انفرد عن الجمهور ونذر...وسمى أهل ما فارق ما عليه بقية بابه وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذاً، حملاً لهذا الموضع على حكم غيره".

ويقول ابن جني: "جعل أهل علم العرب ما استمر من الكلام في الإعراب وغيره من مواضع الصناعة مطرداً وجعلوا ما فارق ما عليه بقية بابه وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذاً"².

فالشاذ إذن ما ليس مطردا في كلام العرب بمستوياته الصوتية والصرفية والتركيبية، وقد اختلفت تجاهه نظرات العلماء، لكن سببهم الغالبة في تناوله كانت بمعزل عن أي تعليل أو توجيه أو محاولة لتفسيره كظاهرة تتجلى في كل المستويات اللغوية، ومن هنا تأتي بصمة ابن جني في الموضوع، فقد كان أكثر إبداعه في استبطانه (لماذا؟) بعد كل شذوذ، عملا بمبدئه القيم: ما جاء على خلاف الأصل يسأل عن سببه، فكان يحاول دائما في كل ما خرج عن القاعدة أن يبحث له عن علة يدخل بها من وجه آخر تحت قاعدة كلية أخرى، وكأن اللغة قاعدة كلية واحدة تتداخل أجزاؤها وتتعانق أطرافها فما خرج من طرف يدخل في طرف آخر، فالعرب بهذا لم تكن تخالف الكثير المألوف أو الفصيح المقيس اعتباطا وإنما كانت تراعي معاني ومقاصد قد تخفى عن الكثير لكن يمكن تلمسها وإدراكها كما صنع ابن جني حين رصد جملة من الأسباب التي يرى أنها كانت وراء العدول عن الأصل، أو بعبارة أخرى، عن الأصل الجزئي (القاعدة) إلى الأصل الكلي (اللغة). والمقصود بالأسباب هنا تلك الدواعي التي تجعل العرب خارجة عن نظامها اللغوي المطرد في الخطاب، والتي تدعو كذلك علماء النحاة إلى الحكم على اللفظ بالشذوذ سواء أكان الحكم صائبا أم خاطئا أم مختلفا فيه بين أهل الفن. ومن بين الأسباب التي يمكن رصدها من خلال عمل ابن جني ما يلي:

1.2. تأثير الحد المنطقي الكلامي

من المعتاد في القواعد والضوابط العلمية أن تكون قصيرة وجيزة تقتضي في النهاية وضع شروط تفسر شروء وخروج تلك الحالات التي تنحرف عن القاعدة، وتكثر الحالات في بعض الأحيان فتخل إلى حد ما بالقاعدة أو الضابط، وهذا ما نلاحظه في المسائل الصرفية، مما جعل كثيرا من الدارسين يتبرمون من الدرس الصرفي لكثرة شذوذه وخروجه عن القواعد، ويحاول ابن جني ردم هوة الشذوذ بدمج صورة القاعدة مع الشروط في صياغة واحدة حماية لها من الاعتراضات والإلزامات، لأنه يرى أن علل النحو جائزة تجري على الفرق والتخفيف بخلاف العلل الكلامية الواجبة، وإذا كان كذلك فالعلل النحوية ستظل بطبيعة الحال مخصصة لا تسلم أي قاعدة منها أو ضابط من مستثنيات لعل أخرى.

من القواعد الصرفية المشهورة قاعدة: "إذا تحركت الواو أو الياء وانفتح ما قبلها قلبت ألفاً" ³ مثل قام، باع، رمى، دعا، باب، عصاً، فالألف في هذه الكلمات ليست أصلية وإنما هي منقلبة عن واو أو ياء، فـ "قام" من قَوْم، وـ "باع" من بَيْع، وـ "رمى" من رمي، وـ "دعا" من دعوى، وـ "باب" من بَوْب، وـ "عصاً" من عَصَو. لكن الاستدراكات على القاعدة كثيرة، فمنها نحو: غَزَوْا ورميًا، ونحو: عَوَرَ، وصَيَدَ، ونحو: نَفَيَان ونَزَوَان. وقد حاول الصرفيون الإجابة عنها فقالوا في: "غزوا ورميًا" صحت الواو والياء خوفاً من أن تقلبا ألفين فتحذف إحداهما فيصير اللفظ بهما "غزا، ورمى" فتلتبس التثنية بالواحد. وفي: "عور، وصيد" صحتا لأنهما في معنى ما لا بد من صحته وهو "اعورّ، واصيّد" فحملا عليهما. وفي: "نَفَيَان، ونَزَوَان" لو قلبتا ألفين لو جبت حذف إحدى الألفين فتصبحت "نَفَان، ونَزَان" فيلتبس "فعلان" مما لاه حرف علة بـ "فعال" مما لاه نون. ⁴ ويرى ابن جني أن عدم الاحتياط في التععيد أدى بهم إلى كل هذه التخريجات، ولو قُدِّم الاحتياط في التععيد لما احتاج إلى تخصيص القاعدة في النهاية، ولهذا يقترح ابن جني صياغة جديدة للقاعدة فنقول: "في علة قلب الواو والياء ألفاً: إنهما متى تحركتا حركة لازمة وانفتح ما قبلهما وعرى الموضع من اللبس أو أن يكون في معنى ما لا بد من صحة الواو والياء فيه، أو أن يخرج على الصحة منبهة على أصل بابه، فإنهما يقلبان ألفاً" ⁵. فهذا تسلم القاعدة من الاعتراض كما يسلم كثير مما يوسم بالشذوذ مع أنه خرج من قاعدة ليدخل في قاعدة أخرى لعلة أخرى، وإن كنا نرى أن اقتراح ابن جني لا يختلف كثيراً عن التععيد الأول، فالتعريفات تتطلب في الغالب بعض الشروط التي توجه المستثنيات من القاعدة لعلل صوتية أو بيانية، فتخفيف الأداء الصوتي من الدواعي العامة التي تفعل فعلها في تحوير الألفاظ والتراكيب زيادة ونقصاناً، فكا وإدغاماً، وكذلك دفع اللبس والإبهام؛ لأن اللغة غايتها الإعراب والبيان عن مكنونات النفس، فما كان لبساً أو إبهاماً ينبغي دفعه بأي وسيلة. ومحاولة دمج الشروط مع القاعدة في تركيب واحد فراراً من الاعتراضات والإلزامات قد يؤدي إلى كلام طويل يخرج به عن منهج التعريف العلمي، إضافة إلى أن العلة في قلب الواو أو الياء هي تحركها وانفتاح ما قبلها، وإذا تخلف الحكم مع وجود العلة كان شذوذاً، لاختلال شرط من شروطه، ووضع الشروط

ليس لتكملة النص الحرفي للقاعدة، وإنما دفعا لما يمكن أن يكون تناقضا بين القاعدة الجزئية والقاعدة الكلية، فأمن اللبس مثلا: قاعدة لغوية كلية وعندما يؤدي القلب، الذي هو قاعدة جزئية، إلى اللبس ينبغي دفع الجزئي بالكلي، فالفرق إذن بين ابن جني وغيره في المسألة ليس شيئا أكثر من تقديم البيان أو تأخير.

وفي قاعدة "إذا اجتمعت الواو والياء والسابق منهما ساكن قلبت الواو ياء" ⁶ مثل: "سَيِّد" فأصله: "سيود"، لأنه من ساد يسود، فلما اجتمعت الواو والياء والسابق ساكن قلبت الواو ياء وأدغمت الياء الأولى في الثانية فأصبح "سَيِّد". وقد اعترض عليهم بـ "حَيَوَة" و "عَوِيَة" من عوى يعوي، و "جُدْيُول" تصغير لجدول. وقد ذهب ابن جني إلى دفع الاعتراض بقوله: "فالذي نقول في هذا ونحوه: أن الياء والواو متى اجتمعتا وسبقت الأولى بالسكون منهما ولم تكن الكلمة علمًا، ولا مرادًا بصحة واوها التنبيه على أصول أمثالها ولا كانت تحقيقًا محمولًا على تكسير فإن الواو منه تقلب ياء" ⁷. وبهذا المنهج الذي يسير عليه ابن جني والذي يجعل القاعدة مسيجة بسياس احترازي يقلل من الشذوذ.

2.2. التنبيه إلى الأصل

يتكرر عند ابن جني كثيرا في التعليل وتوجيه ما حكم عليه بالشذوذ بأنه خرج عن القاعدة تنبيهها لأصل الباب ورجوعا إليه، وأصلية بنية الكلمات بردها إلى أصولها أو بيان المراحل التي مرت بها قبل أن تصل إلى صورتها الأخيرة من الأمور التي لقيت انتقادات من بعض الباحثين والدارسين؛ لأنهم لا يتصورون أن تكون العرب قد قالت بها فكيف يقال بأن أصل كذا هو كذا؟ بل الأمر أنه من تكلف النحاة والصرفين، ويبدو أن ابن جني أدرك شيئا من تلك الانتقادات حين أجاب قائلا: "وإنما معنى قولنا: إنه كان أصله كذا: أنه لو جاء مجيء الصحيح ولم يعلل لوجب أن يكون مجيئه على ما ذكرنا. فأما أن يكون استعمل وقتًا من الزمان كذلك ثم انصرف عنه فيما بعد إلى هذا اللفظ فخطأ لا يعتقده أحد من أهل النظر" ⁸. فالتصحيح أصل والتعليل فرع، فكل ما أعلّ فلسبب طارئ لو زال لكان التصحيح، فـ "التنبيه على الأصل" الذي يكرره ابن جني لا يقصد به غير هذا المعنى الاحتمالي. ففي باب الإعلال قاعدة تقول: "أن

المعتل إذا تحرك وقبله صحيح ساكن تنقل الحركة إلى الصحيح الساكن" مثل: استراح، وأصله: استرَوَّح، فنقلت الحركة إلى الصحيح الساكن قبله واضطرت الواو إلى أن تنقلب ألفاً. وخرجت عن هذه القاعدة شذوذاً كلمات. (من ذلك ما يخرج تنبيهاً على أصل بابه نحو: استحوذ وأغْيَلَتِ المرأة، وقالوا: "هذا شراب مبولة" وهو مطيبة للنفس)⁹ والقياس في هذه الأمثلة: استحاذ، وأغالت المرأة، وشراب مباله، ومطابة للنفس، بالإعلال كما سبق في القاعدة. وفي باب الإدغام قاعدة "إذا اجتمع حرفان مثلاً متحركان أدغم الأول في الثاني"¹⁰ مثل "عدّ" وأصله: عدد، و "مدّ" أصله المدد، ونقلت عن العرب ألفاظ شاذة خارجة من القاعدة المطردة في الباب، وقد نقل ابن جني شيئاً من ذلك منها: قول قَعْنَب:

مَهْلًا أَعَاذِلْ قَدْ جَرَّبْتُ مِنْ خُلُقِي إِنِّي أَجُودُ لِأَقْوَامٍ وَإِنْ ضَهِنُوا¹¹

وقول العجاج:

تَشْكُو الْوَجَى مِنْ أَظْلَلٍ وَأَظْلَلٍ¹²

وقول الآخر:

وَإِنْ رَأَيْتَ الْحَجَجَ الرَّوَادِدَا قَوَاصِرًا بِالْعُمَرِ أَوْ مَوَادِدَا¹³

فُفَكَ الإدغام في كل من "ضهنوا"، و"أظلل وأظلل"، و"مواددا" والأصل في كلها "ضنوا، وأظلل، ومواددا" بالإدغام لاجتماع مثليين متحركين، فشذ عن ذلك للتنبيه عن الأصل كما في نظر ابن جني: "قلت: هذا ظهر على أصله منهية على بقية بابه فتعلم به أن أصل الأصم أصمم، وأصل صب صيب، وأصل الدوابّ والشوابّ الدوابّ والشوابب"¹⁴ فالشذوذ بهذا السبب عند ابن جني يؤدي دوراً كبيراً في تاريخ بنية الكلمة من حيث الوظيفة الصرفية لا من حيث الوظيفة الاستعمالية.

3.2. الحمل على المعنى

إن العلاقة بين اللفظ والمعنى في نظر ابن جني كعلاقة الخادم بالمخدوم، فاللفظ خادم والمعنى مخدوم، وبهذا فالمعنى لدى المتكلم أشرف من اللفظ لكون الأول هو المؤثر في بنية الثاني، وإن كان المخاطب يتكئ على اللفظ لاستنطاق المعنى، ومن هذا المنطلق التأصيلي جعل

ابن جني يفسر كثيرا من الظواهر الشاذة بتدخل المعنى وتأثيره فيها سواء على مستوى بنية المفرد أو التركيب. وإذا كان الحمل على المعنى قد تداوله العلماء قديما وحديثا فإن تناول ابن جني دائما يعطي للموضوع مذاقا ومساحة مختلفة، حيث تناول المسألة في فصل خاص ضمن باب "شجاعة العربية" ذلك المصطلح الذي ولد بكرا على لسان ابن جني فأدخل فيه كثيرا مما يدل على الخروج عن الأسلوب المؤلف في اللغة العربية. وبإحصاء مسعي في نماذج ابن جني نرى أن الحمل على المعنى يرد في باب التذكير والتأنيث أكثر من غيره، ففي قوله تعالى: "فمن جاءه موعظة من ربه فانتهى فله ما سلف"¹⁵ وقوله تعالى: {إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ}¹⁶ يرى أن الموعظة والوعظ بمعنى واحد، حملت الموعظة على الوعظ فذكر الفعل، والمقصود بالرحمة في الآية الثانية: المطر فذكر الفعل حملا على معنى الفاعل. ومثل ذلك قول الشاعر:

أَتَهْجُرُ بَيْتًا بِالْحِجَارِ تَلَقَّعَتْ بِهِ الْخَوْفُ وَالْأَعْدَاءُ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ¹⁷

فحمل الخوف على المخافة فأنت الفعل¹⁸.

وفي باب الإعلال والإبدال يرى أن بعضا مما شذ عنه مثل: "اجتوروا، و اعتنوا" كان حملا على المعنى: "كما جعلوا تصحيح نحو اجتوروا واعتنوا، دليلا على أنه في معنى ما لا بد من صحته وهو تجاوروا وتعاونوا". وبيان ذلك أنه لا بد من صحة الواو في "تجاور و تعاون" لاختلال شرط من شروط الإعلال وهو انفتاح ما قبل الواو، فحمل عليهما "اجتور و اعتنوا" لا شتراكما في المعنى الواحد.

ومن الحمل على المعنى في سياق توجيه الشذوذ وتخريجه: الحمل على نقيض المعنى، وقد اكتفى ابن جني في هذا بنقل رأي للكسائي فقال: "ذهب الكسائي في قوله:

إِذَا رَضِيتُ عَلَى بَنُو قُشَيْرٍ لَعَمْرُ اللَّهِ أَعْجَبَنِي رِضَاهَا¹⁹

إلى أنه عدّى "رضيت" بعلی لما كان ضدَّ سخطت، وسخطت ممَّا يعدّى بعلی، وهذا واضح. وكان أبو علي يستحسنه من الكسائي " ²⁰ فحمل النقيض على النقيض كما يحمل النظر على النظر.

ومن ضروب الحمل على المعنى: التضمن، الذي هو عبارة عن تزواج معنوي بين فعلين ليعمل كل واحد عمل الآخر. وقد ظهر مصطلح التضمن أمام تناوب الحروف، حيث يرى بعضهم أن الحروف تتناوب في بينها فتنوب "في" عن "على" كما تنوب "إلى" عن "مع" إلخ، فيما يرى آخرون وعلى رأسهم ابن جني أن الحروف لا تتناوب وإنما تداول وتزواج الأفعال فيما بينها يؤدي إلى تغير في الحروف، يقول ابن جني: "اعلم أن الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر، وكان أحدهما يتعدى بحرف والآخر بآخر، فإن العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه إيداناً بأن هذا الفعل في معنى ذلك الآخر، فلذلك جيء معه بالحرف المعتاد مع ما هو في معناه. وذلك كقول الله - عز اسمه: {أَجَلٌ لَّكُمْ لَيْلَةٌ الصَّيَّامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ} ²¹ وأنت لا تقول: رفثت إلى المرأة، وإنما تقول: رفثت بها أو معها، لكنه لما كان الرفث هنا في معنى الإفضاء، وكنت تعدّي أفضيت بـ"إلى" كقولك: أفضيت إلى المرأة، جئت بـ"إلى" مع الرفث إيداناً وإشعاراً أنه بمعناه" ²² فالتضمن إذن هو السبب في خروج الفعل بالتعدية عن حرفها الأصلي إلى حرف آخر، فالحمل على المعنى وتحوير اللفظ من أجله يؤكد مبدأ صاحبنا القائل بأن المعنى أشرف من اللفظ.

4.2. المخالفة

اللفظة المخالفة كما يصورها، ابن جني، أن تخالف العرب نمط كلامها لا لعلّة قوية مستحكمة تستوجبها وإنما ملأ في نمط وحبا في الانتقال إلى نمط آخر. ويمثل له بحالتي الياء والواو، فكثيراً ما تقلب الواو ياء سواء عند اجتماعهما أو وقوع الواو متطرفة أو غيرها، وانقلاب الميزان، عند ابن حني، بقلب الياء واوا ليس إلا لمجرد الانتقال وترويح النفس فيقول: "ألا ترى إلى كثرة غلبة الياء على الواو في عام الحال ثم مع هذا فقد ملوا ذلك إلى أن قلبوا الياء واوا قلباً ساذجاً أو كالساذج لا لشيء أكثر من الانتقال من حال إلى حال فإن المحبوب إذا كثّر

مُلّ، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم: "يا أبا هريرة زر غبّا تزدد حبّاً" ²³ والطريق في هذا بحمد الله واضحة مبيّعة. وذلك الموضع الذي قلبت فيه الباء واواً على ما ذكرنا لام فَعْلَى إذا كانت اسمًا من نحو: الْفَتَوَى وَالرَّغَوَى وَالْتَّنَوَى وَالْبَقَوَى وَالْتَّقَوَى وَالشَّرَوَى ²⁴ فالواو في كل هذه الألفاظ ياء مقلوبة في الأصل، مع أن الغالب في الصناعة أن تقلب الواو ياء طلباً للخفة، وليس الملل والرغبة في الانتقال من حال إلى حال هو السبب الوحيد الذي أدى إلى الشذوذ، بل ذكر ابن جني في باب "الاستحسان" أنهم أرادوا الفرق بين الاسم والصفة وإن كانت هذه علة غير معتدة؛ لأن الاسم يشارك الصفة في أشياء كثيرة كما في جمع التكسير مثل: حسان وجبال جمع حسن وجبل، و رجل غَفُورٌ ورجال غُفْرٌ وعمود وعمد. فعلة الفرق في كثير من الأحيان ليست معتدة أكثر من الاستحسان ²⁵.

وفي مسألة استعمال الضمائر بين الاتصال والانفصال يقر أهل الفن أنه لا يلجأ إلى الانفصال إلا إذا تعذر الاتصال، كما قال ابن مالك في الألفية:

وَفِي اخْتِيَارٍ لَا يَجِيءُ الْمُنفَصِلُ إِذَا تَأْتَى أَنْ يَجِيءَ الْمُتَّصِلُ ²⁶.

ومن المواضع التي يتعذر فيها الاتصال وقوع الضمير بعد "إلا" فهنا يجب فيه الانفصال، وما ورد مخالفاً لذلك فمحكوم عليه بالشذوذ، مثل قول الشاعر:

فَمَا تُبَالِي إِذَا مَا كُنْتُ جَارَتَنَا أَلَّا يُجَاوِرَنَا إِلَّاكَ دَيَّارُ

كان القياس أن يقول: "إلا إياك" لكن الوزن ينكسر به فاضطر إلى الوصل، وابن جني لم ير ارتكاب الشذوذ هنا وفي أمثالها ضرورة، وإنما رغبة في تبديل الأحكام وترويح النفس، فقال: "لما كانوا متى قدروا على المتصل لم يأتوا مكانه بالمنفصل، غلب حكم المتصل، فلما كان كذلك عوّضوا منه أن جاءوا في بعض المواضع بالمنفصل في موضع المتصل" ²⁷ ولعل هذا المنحى التأويلي يرجع إلى الفكر اللغوي التداولي عنده في قياسه الأصول بالفروع مثل قياسه الفروع بالأصول، فهو يرى أن الفرع قد ينقلب أصلاً والفرع أصلاً.

5.2. عدم التقدير

يرى من الظواهر اللغوية المعروفة في الدرس اللغوي ظاهرة التقدير، والتقدير هو اعتبار معنى أو وظيفة شيء محذوف لفظاً، وبما أن الحروف أكثر خفة فهي لذلك أكثر تقلباً حذفاً وزيادة، فتزاد بلا وظيفة إعرابية، وتحذف مع بقاء الوظيفة الإعرابية، وقد اتكأ عليها ابن جني لتفسير كثير مما يوصف بالشذوذ واعتباره استعمالاً لغوياً مطرداً، ففي قراءة حمزة {وَأَتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ} ²⁸ بجر "الأرحام" نرى انتقادات كثيرة من النحاة؛ لأنه معطوف على الضمير المجرور "به" دون إعادة الجار، وهذا غير جائز في النحو العربي. وقد شدد الفراء في استنكاره على قراءة حمزة ووصفها بالشذوذ والقبح والشناعة، ²⁹ لكن ابن جني في منهجه التوجيهي للقراءات أو التراكيب الموسومة بالشذوذ يقول: "ليست هذه القراءة عندنا من الإبعاد والفحش والشناعة والضعف على ما رآه فيها وذهب إليه أبو العباس، بل الأمر فيها دون ذلك وأقرب وأخف وألطف وذلك أن لحمزة أن يقول لأبي العباس: إني لم أحمل "الأرحام" على العطف على المجرور المضممر بل اعتقدت أن تكون فيه باء ثانية حتى كأني قلت: "وبالأرحام" ثم حذفت الباء لتقدم ذكرها؛ كما حذفت لتقدم ذكرها في نحو قولك: بمن تمرر أمرر وعلى من تنزل أنزل ولم تقل: أمرر به ولا أنزل عليه لكن حذفت الحرفين لتقدم ذكرهما" ³⁰ فابن جني لم يذهب إلى محاولة تجويز العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار كما يذهب إليه الكثير من ردّ على الفراء، وإنما وجّه المسألة إلى باب معروف مسلم به بين النحاة جميعاً وهو تقدير حرف جر محذوف. والطريف في ابن جني أنه قد يحكم على بعض التراكيب بالشذوذ مجرداً من التعقيب ثم يعود إليها في باب آخر بتوجيه أو تخريج يتماشى مع المعهود اللغوي، ومن ذلك بيت الشاعر:

وَكَيْفَ لَا أَبْكِي عَلَى عَلَاتِي صَبَائِي غَبَائِي قِيَلَاتِي¹

¹ البيت غير منسوب لقائل، ينظر: إميل بديع يعقوب، المعجم المفصل في الشواهد العربية، ج 9 ص179.

فقد حكم في باب "تقدير الإعراب وتفسير المعنى" على هذا بالشذوذ بسبب حذف العاطف دون المعطوف، ثم عاد في باب "زيادة الحروف وحذفها" ليقول: "وقد يجوز أن يكون بدلاً؛ أي: كيف لا أبكي على علاتي التي هي صباهي وهي غبائقي وهي قيلاتني، فيكون هذا من بدل الكل"³¹ فتقدير البدلية هنا هو المنفذ السهل للسلامة من الشذوذ، وأكثر رجحانا إلى فلسفة اللغة ومنطق العقل؛ لأن الأصل في اللغة عدم الحذف والزيادة، فلا يلجأ إلى تقدير محذوف أو حذف مزيد إلا لحاجة يضطر إليها السياق.

6.2. الغلط في الرواية

لقد صُنّف في أغلاط الرواة وسقطات العلماء شيء غير يسير مما يدل على وجودها في التراث اللغوي العربي، لأسباب منها:

- طبيعة الرواية التي قد تتعرض لعوامل التغيير لوهم أو نسيان أو سقط غير متعمد.
 - تعدد الروايات بين صحيحة وضعيفة فيخطئ الراوي أو العالم في ترجيح إحداها على الأخرى.
 - اختلاف توجهات العلماء لكلام العرب، حيث يؤدي في النهاية إلى نتائج مقبولة وأخرى مرفوضة.
- هذه وغيرها من الأسباب التي تؤدي إلى الوقوع في الخطأ فينتج عنه الحكم على كلام ما بالشذوذ أو ما يدل على الخروج عن النظام اللغوي العام، وقد تناول ابن جني شيئا من ذلك، ففي مسألة تقديم التمييز على العامل يرى أنه قبيح غير جائز وإن ورد في جواز ذلك قول الشاعر:

أَنْهَجُرُ لَيْلَى لِلْفِرَاقِ حَبِيبَهَا وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ يَطِيبُ³²

فهو لم يذهب إلى تضعيف الشاعر العربي وإنما قدح في الرواية فقال: «فتقابله برواية الزجاجي وإسماعيل بن نصر وأبي إسحاق أيضاً: "وما كان نفسي بالفراق تطيب" فرواية برواية،

والقياس من بعد حاكم. وذلك أن هذا المميز هو الفاعل في المعنى³³ فعند مقابلة الروائتين والاحتكام إلى القياس يرى أن رواية تقديم المميز على العامل مرجوح.

وفي عملية الإعراب قد يخطئ العالم المعرب فيحكم على كلام ما بالشذوذ، مع أنه لو نظر من وجه آخر لسلم الكلام من الشذوذ، والمثال على ذلك قول الفرزدق:

وَعَيْنَانِ قَالَ اللَّهُ كُونَا فَكَانَتَا فَعُولَانِ بِالْأَلْبَابِ مَا تَفَعَّلُ الْخَمْرُ³⁴

فقد انتقد على الفرزدق بقوله "فعولان" بالرفع وكان عليه أن يقول: "فعولين" بالنصب خبرا لكان، فيأتي ابن جني ليقول بأن الكلام سليم، فـ "كان هنا تامة غير محتاجة إلى الخبر، فكأنه قال: وعينان قال الله: احداثا فحدثتا، أو اخرجنا إلى الوجود فخرجتا"³⁵ ويخلص الفرزدق بذلك من مطارق النحاة. وفي ذات السياق نجد أبا حاتم يطعن في قراءة أبي الحسن الأخفش: "وقولوا للناس حسنى" بأنه لا يجوز؛ لأن "حسنى" على وزن فعلى، وهو لا يجوز إلا بالألف واللام. فيوجه ابن جني قراءة الأخفش دافعا عنه بقوله: «هذا عندي غير لازم لأبي الحسن؛ لأن "حسنى" هنا غير صفة؛ وإنما هو مصدر بمنزلة الحسن؛ كقراءة وغيره: {وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا} ومثله في الفعل والفعل: الذكر والذكرى، وكلاهما مصدر. ومن الأول البؤس والبؤسى. والنعم والنعمى.³⁶ والأمثلة على هذا أكثر من أن تحصر، وفي مثل هذه المواقف تتجلى شخصية ابن جني، فثقافته الواسعة وتحكمه في ناصية اللغة بأصولها وظواهرها مكنته من جمع المشتركات وفرق المتناقضات وميز المتشابهات بلطافة، وإن دعا ذلك إلى تأصيل فرع أو تفريع أصل ليكون النحو بذلك حيا ناطقا كما تحيا اللغة.

7.2. تداخل اللغات

من المعروف أن اللغة العربية الأدبية عبارة عن لغات ولهجات لقبائل عدة تمازجت وتداخلت بفعل عوامل حضارية عدة شكلت فيما بعد لغة رسمية نزل بها القرآن ونظمت بها الأشعار، فعند ما يوصف كثير مما خالف القواعد اللغوية العامة بأنه شاذ لا يخرج هذا الوصف عن كونه حكما خاليا من الدقة أو مقصودا به المجاز على أنه قليل لا يقاس عليه في

مقابل غيره. وقد لاحظ ابن جني كثيرا من الكلمات وصفت بأنها شاذة فيذهب إلى أن هذا الحكم ضعف في النظر وقلة في الفهم فيقول:

"اعلم أن هذا موضع قد دعا أقوامًا ضعف نظرهم وخفت إلى تلقي ظاهر هذه اللغة أفهامهم أن جمعوا أشياء على وجه الشذوذ عندهم وادعوا أنها موضوعة في أصل اللغة على ما سمعوه بأخرة من أصحابها وأنسوا ما كان ينبغي أن يذكروه وأضاعوا ما كان واجبًا أن يحفظوه. ألا تراهم كيف ذكروا في الشذوذ ما جاء على فعل يفعل؛ نعم ينعم ودمت تدوم وميت تموت. وقالوا أيضًا فيما جاء من فعل يفعل وليس عينه ولا لامه حرفًا حلقياً نحو قلّ يقلّ وسلا يسلى وجبى وجبى وركن وكن وقنط يقنط. ومما عدوه شاذًا ما ذكروه من فعل فهو فاعل؛ نحو طهر فهو طاهر، وشعر، فهو شاعر وحمض فهو حامض وعقرت المرأة فهي عاقر ولذلك نظائر كثيرة. واعلم أن أكثر ذلك وعامته إنما هو لغات تداخلت فتركبت" ³⁷.

وهنا ثلاثة أبواب أشار إليها ابن جني مما يعد من الشذوذ وليس كذلك، وإنما هو لغة ثالثة نتجت عن تداخل لغتين، والأبواب الثلاثة هي:

أولاً: باب (فعل يفعل) فالأصل في (فعل) أن مضارعه يأتي على (يفعل) وقد يأتي على (يفعل) شذوذاً، أما أن يأتي على (يفعل) فهذا مما لم يثبت عن العرب، لذلك حكم الصرفيون تلك الأمثلة بالشذوذ قياساً، لكن ابن جني لاحظ أن المسألة تداخل لغتين، فهناك "نعم ينعم، ونعم ينعم" فتداخلت اللغتان فنتج "نعم ينعم" وهكذا في "دام يدام، ودام يدوم" وكذلك "مات يمات، ومات يموت".

ثانياً: باب (فعل يفعل) فالأصل في (فعل) أن مضارعه لا يأتي على (يفعل) إلا إذا كان حلقياً العين أو اللام، فالأفعال المنقول على خلاف ذلك ناتج عن تداخل لغتين، ففعل "قلّ" مثلاً يقال فيه "قلّ يقلّ، وقلّ يقلّ". تداخلت اللغتان فأصبح "قلّ يقلّ"، وهكذا في "سلي وسلى، جي وجبى، ركن وركن، قنط وقنط".

ثالثاً: باب (فعل) فالأصل ألا يأتي منه (فاعل) لأنه فعل خاص بالطبائع والجبلية، وما كان كذلك فبابه (فعيل) الدالة على الصفة المشبهة، كما تقول: شريف وكريم وطويل من شُرِفَ وكُرِّمَ وطوُل، أما إذا قيل طاهر وشاعر وحامض وعافر، من: طُهرَ وشُعِرَ وحُمِضَ وعُقِرَ فمن تداخل لغتي: طُهرَ وطُهرَ، شُعِرَ وشُعِرَ، حُمِضَ وحُمِضَ، عُقِرَ وعُقِرَ. فصيغة "فاعل" مأخوذة من "فعل" وليس من "فعل".

وهذه النظرة التداخلية من ابن جني يمكن استثمارها لتفسير كثير من الظواهر الانحرافية في اللغة العربية قبل الحكم عليها بالشذوذ القياسي، لأن الحكم على لفظ ما بالشذوذ القياسي لا يستقيم إلا في إطار اللغة الواحدة، أما وقد اختلفت اللغات فالحكم على إحداها بالشذوذ من واقع اللغة الأخرى نوع من التحكم والتجني على اللغة.

3. الخاتمة:

بعد هذه الجولة البحثية عن أسباب الشذوذ عند ابن جني، يتجلى أن الشاذ في اللغة لا يعني المردود ولا الخطأ كما هو الحال في علوم الحديث أو علوم القرآن بل إنه جزء من نظام اللغة العربية خالف الاستعمال الشائع لأسباب توافق القواعد العامة. فالشاذ يمثل الوجه الآخر للمسموع عن العرب، فالسماع بين أصل مطرد محفوظ يقاس عليه، وآخر يحفظ ولا يقاس عليه. ويمكن تلخيص أهم النتائج فيما يلي:

أولاً: أن ابن جني لم يدرس اللغة في سياقها الجزئي النحوي أو الصرفي أو الدلالي وإنما في سياقها الكلي والذي يمكن من النظر إلى الظواهر نظرة لغوية مرنة أكثر من النظرة العلمية الصارمة، لذلك نراه في سياق تحليل شذوذ واحد يمثل بمثابة نحوي وصرفي ودلالي أو حتى فني أدبي؛ لأن الباعث عن الشذوذ عنده كامن في منظومة اللغة الكلية.

ثانياً: أن الشذوذ وإن كانت ظاهرة لغوية واقعة في اللغة العربية، لكن التقنين العلمي وخاصة علم المنطق له بصمته في توسيع دائرة الشذوذ أو ما يعتبره علماء اللغة من الشذوذ، فتحكيم

معطيات الحد المنطقي في الدرس اللغوي تؤدي إلى نتيجة مغايرة؛ لأن المنطق علم صارم واللغة بطبيعتها مرنة، فمنطقية بعض التعريفات الصرفية أو النحوية أدت إلى رفع نسبة الشذوذ في المسائل، لذلك حاول ابن جني إعادة تعريف بعضها ليكون أنسب وأقرب للواقع اللغوي.

ثالثاً: أن اللغة هدفها الأساسي هو البيان والإعراب عن المعاني المراد توصيلها إلى المخاطب المتلقي، وعليه فكل ما هو حائل دون الوصول إلى المعنى المقصود مما يسميه العلماء باللبس فيجب دفعه ولو أدى إلى الخروج عن القانون اللغوي العلمي، وقد علل ابن جني كثيراً مما شذَّ عن القاعدة بدفع اللبس؛ لأن القانون العلمي/ النحوي أو الصرفي الجزئي مؤطر بالوظيفة الأساسية للغة والتي هي البيان والإعراب عما في الأذهان والضمائر.

رابعاً: أن تداخل اللغات وأثره في ظاهرة الشذوذ واقع شبه منسي في تقييم اللغة، مع أنه عند ابن جني من العوامل التي أدت إلى اعتداد كثير من الصيغ أفراداً وتركيباً شاذاً غير مقيس.

هوامش البحث

¹ ابن منظور، 1996، ج 61/7.

² ابن جني، 2006، ج 97/1.

³ ابن مالك، 2002، ص 106.

⁴ (ابن جني، 1952، ج 146/1.

⁵ ابن جني، 1952، ج 147/1.

⁶ ابن جني، 1952، ج 214/1.

⁷ ابن جني، 1952، ج 155/1.

⁸ ابن جني، 2006، ج 257/1.

⁹ ابن جني، 2006، ج 143-144.

¹⁰ ابن مالك، 2002، ص 212.

¹¹ ابن الشجري، 1925، ج 7/1.

¹² إميل يعقوب، ج 447/11.

¹³ إميل يعقوب، ج 371/9.

¹⁴ ابن جني، 2006، ج 161/2.

- ¹⁵ البقرة، 275.
- ¹⁶ الأعراف، 54.
- ¹⁷ إميل يعقوب، ج 3/172.
- ¹⁸ ابن جني، 2006، ج 2/415-412.
- ¹⁹ المبرد، 1997، ج 3/73.
- ²⁰ ابن جني، 2006، ج 2/389.
- ²¹ البقرة، 187.
- ²² ابن جني، 2006، ج 2/308.
- ²³ الحاكم، 1990، ج 3/370.
- ²⁴ ابن جني، 2006، ج 1/87.
- ²⁵ ابن جني، 2006، ج 1/134.
- ²⁶ ابن مالك، 1428، 78.
- ²⁷ ابن جني، 2006، ج 2/195.
- ²⁸ النساء، 1.
- ²⁹ الفراء، 2004، ج 1/252.
- ³⁰ ابن جني، 2006، ج 1/287-286.
- ³¹ ابن جني، 2006، ج 2/282.
- ³² شراب، ج 1/127.
- ³³ ابن جني، 2006، ج 2/386.
- ³⁴ الكلبي، 1995، 111.
- ³⁵ ابن جني، 2006، ج 3/305.
- ³⁶ ابن جني، 2006، ج 3/304.
- ³⁷ ابن جني، 2006، ج 1/376.

قائمة المصادر والمراجع

- ابن الشجري، هبة الله (1925)، *مختارات شعراء العرب*، القاهرة، مطبعة الاعتماد.
- ابن جني، عثمان (1972)، *اللمع في العربية*، الكويت، دار الكتب الثقافية.
- ابن جني، عثمان (1952)، *الخصائص*، بيروت، دار الهدى للطباعة والنشر.
- ابن دحية، عمر الكلبي (1995)، *المطرب من أشعار المغرب*، بيروت، دار العلم.
- ابن مالك، محمد (1428)، *ألفية ابن مالك في النحو والتصريف*، الرياض، مكتبة دار المنهاج.

- ابن مالك، محمد (2002)، *إيجاز التعريف في علم التصريف*، المدينة المنورة، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية.
- ابن منظور، محمد (1996)، *لسان العرب*، بيروت، دار إحياء التراث العربي.
- الحاكم، محمد (1990)، *المستدرک علی الصحیحین*، بيروت، دار الكتب العلمية.
- شراب، محمد (2007)، *شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية*، بيروت، مؤسسة الرسالة.
- الفراء، يحيى (2004)، *معاني القرآن*، القاهرة: دار المصرية للتأليف والترجمة.
- المبرد، محمد (1996)، *الكامل في اللغة والأدب*، بيروت، دار الفكر العربي.
- يعقوب، إميل (1996)، *المعجم المفصل في شواهد العربية*، بيروت، دار الكتب العلمية.